

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

التجارة الإلكترونية بين موقف الفقه الإسلامي والتنظيم القانوني موضوع ملتقى

من الناحية الفقهية، يتوفر فيه شرط التزام التجار بأخلاقيات التجارة والابتعاد عن الغش والتدريس، والتزوير، وكذلك اشتراط المعلومية للسلعة والثمن وان تكون السلعة ظاهرة غير مخالفة للشريعة الإسلامية.

وبدورها تطرقت الدكتورة ليلي بعثاش إلى التنظيم القانوني للتسويق عبر المؤثرين، والتي أوضحت أن التكنولوجيا الحديثة ساهمت في الانتشار الواسع لهذا النوع من التسويق فقد لجأت الشركات التجارية لإبرام عقود تسمى التسويق عبر المشاهير ونظراً لحدثة هذا النوع من العقود وغياب النصوص القانونية المنظمة له فقد واجهت بعض الشركات والمؤسسات التجارية وحتى المؤثرين ذاتهم مشاكل وعقبات تستدعي التدقيق فيها ومحاولة إيجاد الحلول القانونية المناسبة لها، كما أن انسياق المستهلكين للعقود متأثراً بهذا النوع من الإشهار قد يسبب له أضراراً نتيجة المعلومات الكاذبة حول المنتوج أو الخدمة المروج لها، وهذا ما تثار جملة من الأسئلة والإشكالات القانونية حول النظام القانوني الذي يوظف عمل المؤثر، وفي ختام مداخلتها أوصت المتدخلات بضرورة إصدار تشريعات تنظيمية جديدة، تتعلق بتنظيم قواعد السوق في ميدان التسويق عبر الأنترنت، التدخل لتنظيم مهنة المؤثر الإلكتروني وتحديد واجباته والتزاماته، وتعديل القانون المدني لجعله يتماشى مع واقع الحياة.

نشر أعمال الملتقى وإتاحتها إلكترونياً.

وخلال إشرافه على افتتاح الملتقى أكد الدكتور كمال لدرع عميد كلية الشريعة والاقتصاد أن التجارة الإلكترونية لم تعد خياراً بئلاً واقعاً مفروضاً على جميع الدول أياً كانت توجهاتها السياسية أو خلفياتها الدينية، انطلاقاً من الإيجابيات التي تقدمها للمتعاملين بها، كما أكد المتدخل أنه أصبح لزاماً على فقهاء الشريعة الإسلامية بيان الحكم الشرعي لهذه التجارة وبيان مدى مطابقتها للمقاصد العامة للشريعة الإسلامية، موضحاً أن إصدار قانون -18 05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية يعد خطوة إيجابية في مجال تعزيز الثقة في البيئة الرقمية عموماً والإفادة من إيجابيات ومزايا التجارة الإلكترونية ولكن من الضروري بعد ما يقارب الخمس سنوات من إصداره الوقوف وقفة تقييمية لمضمونه ومدى تحقيقه للأهداف المرجوة منه.

من جهته قدم الدكتور نور الدين بوكريدي وجهة نظر فقهية في مداخلة حول التجارة الإلكترونية ومتطلباتها بين الالتزام بالأحكام والضوابط الشرعية واستحضار الأبعاد المقاصدية، حيث تطرق إلى الحكم الشرعي والفقه لجمع التفاصيل المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، بدءاً من الفصل في حكم جواز هذه التجارة، مؤكداً على جوازها مع توفر الضوابط الفقهية والشرعية اللازمة لذلك، وأهمها أن يكون التطبيق سليم



قسنطينة: دلال بوعلم

الجزائرية إلى وضع منصة رقمية فاعلة لتسهيل متابعة ومراقبة مختلف المعاملات التجارية الإلكترونية، وتعزيز العمل بمبدأ الإفصاح على المستوى الرسمي والجهاهي لنشر الثقافة الإلكترونية، وتحسين الأمن الإلكتروني للمتعاملين، كما حث الخبراء على برمجة دورات للتكوين الشرعي للتجار والمتعاملين الاقتصاديين بالتنسيق والتعاون مع الجامعة الإسلامية، وكذلك الدعوة إلى فتح تخصصات دقيقة في مجال المعاملات الإلكترونية فقهياً وقانونياً واقتصادياً.

وخت الخبير على إبرام اتفاقيات تعاونية بين الجامعة ومديرات التجارة، ومفتشيات الضرائب الولائية من أجل التكوين، والتدريب، وتبادل الخبرات، مع اقتراح تنظيم ملتقى حول الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في مجال المعاملات المالية المعاصرة، كما أوصى المشاركون بضرورة

عين الجزائر - خلص المشاركون في الملتقى الوطني للتجارة الإلكترونية بين موقف الفقه الإسلامي والتنظيم القانوني المنعقد بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية يوم الخميس الأخير إلى الدعوة إلى المواكبة القانونية لمختلف تطورات التجارة الإلكترونية بمزيد من التشريعات المدعمة (تجارية، حياتية، جنائية)

وأوصى المشاركون من جامعات تيزي وزو، حاج لخضر باتنة، وجامعة سيدي بلعباس، وغيرها من جامعات الوطن بضرورة وضع منصة رقمية فاعلة لتسهيل متابعة ومراقبة مختلف المعاملات التجارية الإلكترونية، كما دعا المشاركون في الملتقى الذي نظّمته فرقة بحث الحماية الجزائرية للتجارة الإلكترونية دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والتشريعات